



فلا شيء من نحو برحب وهذا واخيل وظهر منقوص
 فيقال في جمع قاض قاضون رفعا وقاضين نصبا وجر
 والاصل قاضون وقاضين حذففت القممة والكسرة
 استنفا لالهما على الياء بعد كسرة فالتيه ما كان لام الكلمة
 وعلاقتها بالجمع فحرفت اللام ثم قبلت في حالة الرفع كسرة الظن
 ضمنا لما سبقت اللواو وبقوا في حالتيه النصب والجر على
 ما كانت عليها من الكسرة لعدم الحاجة الى التغيير **عجز القصور**
 وهو لام للعرب الا في اخره التي الزمعة كالمصطفى فلا شيء
 من نحو محلي وهذا والقاضي واخا لم يوصى ببقاء الياء ونحو
 عجز القصور مع بقاء **حرفة ما قبلها** حاله لونه واقعا في الجمع
الواو والثوب اى الياء والثوب كقولك مصطفون وقولك مطلق
 نصبا وجر والاصل مصطفون ومصطفين تحركت
 الياء والفتحة ما قبلها فقلت القاف التثنية ما كان الالف
 وحرف الاعراب حذففت الالف والفتحة للياءين ويثني
 ما قبلها على حاله مفتوحا لعدم التغير الى التغيير **وتحذف**
الواو مما هي فيه من المونث حيث يحذف بالالف والياء
 لانهما لا يجتمعان على الالف الثانية في كمنه وجره **والواو**

العج وهو الالف **مقصود** جمع **الثاني** يا وسواء كانت
 الالف زائفة للثانيه كجملتي او مقلدة لها يا كالمصطفى
 او واو كالمصطفى ويصح فيها اللهاج ولم يتعقبا ساجده
 وهو عندي محرف عن اللواو لغير العاصم في بعض العصور
 بالواو وكنتينتها بالواو **والممدود** اليه ويقبل المعجز
 للممدود جمع **الثاني** **واو** في صواب وان جمع صحرو
 كرهة لاجتماع الهمزة والياء هما علامتا ثانيه
 فان قلت علامتا ثانيه صواب الياء الهمزة
 وانما هي الالف التي الهمزة بدل عنها قلت اعطيت
 البدل حكم البدل حسنا فان قلت فاكروا بدل عن
 الهمزة فليحط حكمها قلت لا الهمزة من اعطاء البدل
 حكم الاصل لانهما على بدل البدل حكم الاصل ولو عمل
 قلب الهمزة بالواو بما عمل به في التثنية لاستقام ورون
 على المؤلف نحو وضاء ونحو كسار ودرار فان ذلك كله من قبيل
 الممدود ووضاء ثبتت همزة على حالها فيقال وضاءات
 ونحو كسار ودرار ونحو فيهما اقررت الهمزة وابدلها واو
 والحجزة والكسرة في ذلك كما انفسر في التثنية فلو احوال